المشاركة العامة في إجراءات تقييم الأثر البيئي (دراسة مقارنة)

خطة مقدمة للتسجيل لدرجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحث

بلال خليل عبدالعزيز عبداللطيف الشاذلي

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / وليد محمد الشناوي

عميد كلية الحقوق

جامعة المنصورة

٢٠١٨ / ١٤٤٠ هـ

المقدمة:

أصبحت مسألة حماية البيئة من التلوث في الوقت الحالي موضوعاً بارزاً تحظى باهتمام كبير من الدول. ويعود ذلك إلى ارتباطها الوثيق بحق أساسي من حقوق الإنسان، وهو الحق في العيش في بيئة نظيفة وآمنة. هذا الحق قد نصت عليه معظم الدساتير والقوانين، مؤكدة على أهمية تطبيقه في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي نشهده في مجالات متعددة مثل الصناعة والنقل واستغلال الموارد الطبيعية. هذا التقدم، رغم فوائده، أفرز أشكالاً متعددة من التلوث التي تهدد صحة الإنسان والمجتمع بشكل كبير. ومع التحول الذي طرأ على دور الدولة من مجرد مراقب إلى فاعل ومتدخل في شتى مجالات الحياة، أصبحت مسؤولية حماية البيئة من التلوث إحدى أولوياتها الأساسية التي يجب تحقيقها^(١)

تعد البيئة من القضايا العامة التي تتجاوز المصالح المحلية، وذلك لأن التأثير عليها يمتد إلى نطاقات واسعة بسبب الطبيعة المشتركة للعناصر التي تكونها. لذلك، لا يمكن لأي جهة واحدة أن تتحمل مسؤولية الحفاظ عليها بمفردها. بناءً على هذا المبدأ، اتخذت التشريعات البيئية نهجاً تشاركياً يضم مختلف هيئات الدولة، حيث تقع المسؤولية الأساسية على الحكومة المركزية، وتشاركها في ذلك الهيئات المحلية ضمن حدود اختصاصها الإقليمي. على سبيل المثال، في فرنسا تم إنشاء هيئة مركزية في عام ١٩٦٩ مرتبطة بمجلس الوزراء بهدف التنسيق بين الوزارات لحماية البيئة. وفي عام ١٩٧١، انتقلت مهام هذه الهيئة إلى وزارة البيئة

^١ - علاء نافع كطاقة، دور الجزاءات الإدارية في حماية البيئة: دراسة قانونية مقارنة، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة: كلية القانون، مج ٦، ع ١٥٤، ٢٠١٣، ص ١٤.

التي تم تأسيسها آنذاك. أما في مصر، فقد أنشئ جهاز مسؤول عن حماية وتنمية البيئة، وهو جهاز ذو شخصية اعتبارية عامة، يتبع الوزير المختص بشؤون البيئة^(٢)

ولقد أصبحت البيئة وقضاياها وإدارتها وحمايتها تستقطب اهتمام العالم أجمع؛ حيث إن كثيراً من بلدان العالم تواجه مشكلات تراجع وتناقص مدخراتها في الموارد الطبيعية، وظهرت مشاكل التلوث البيئي وخطر الانقراض للعديد من الكائنات الحية لاسيما إذا ما علمنا أنه كلما ازداد التقدم العلمي ازدادت مشكلات الإنسان، وهو أمر يحتم على الدول البحث عن حلول جذرية لحماية تلك البيئة وذلك من خلال العمل على إيجاد حماية قانونية فعالة، ولا شك إن للضبط الإداري دور فعال في هذا الأمر^(٣).

تُعتبر وظيفة الضبط الإداري واحدة من أقدم وأهم مهام الدولة، فهي تمثل العمود الفقري للسلطة وجوهرها. وقد كانت هذه المهمة تحتل الصدارة بين جميع وظائف الدولة الأخرى، إذ يُعد الضبط ضرورة اجتماعية لا يمكن الاستغناء عنها، سواء في المجتمعات القديمة أو الحديثة. ولهذا نجد أنه على مر تطور المجتمعات الإنسانية، كانت هناك دائماً هيئات مختصة ومسؤولة عن حفظ النظام وضمان استقراره^(٤).

كما ويعتبر الضبط الإداري من وسائل الإدارة في القيام بنشاطها، وهو أكثر فروع القانون اتصالاً بالبيئة وبالتالي الضبط الإداري بسلطاته المتعددة يعتبر أهم وسائل القانون الإداري تحقيقاً لحماية البيئة؛ لأنه يتضمن ضوابط وقيود على ممارسة نشاط الأفراد، ويستخدم

^٢ - زينب كريم الداودي، دور الضبط الإداري في حماية البيئة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية، مج(٢)، ع(٢)، ٢٠١٣، ٣٦١-٣٦٢

^٣ أحمد خورشيد حميدي؛ رائدة ياسين خضر؛ انتصار فيصل خلف، دور الضبط الإداري في حماية البيئة، وزارة التعليم والبحث العلمي، جامعة كركوك - العراق، ٢٠١٨، ص٨.

^٤ منصور مجاجي، الضبط الإداري وحماية البيئة، دفاثر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ع(٢)، ٢٠٠٠، ص٥٨.

الضبط الإداري أسلوبين: أسلوب سابق يقوم على تجنب وقوع المشكلة البيئية ويعد وقائياً، وأسلوب ثاني يقوم بتحديد الأفعال التي من شأنها الإضرار بالبيئة وتوقيع عقوبات رادعة وهو أسلوب لاحق يقوم على إصلاح المشكلة البيئية^(٥)

إشكالية البحث:

تُعد حماية البيئة في مصر من أولويات الدولة، خاصة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، التي تهدف إلى الوصول لبيئة نظيفة وخضراء. تسعى الدولة من خلال هذه الجهود إلى تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية. وتشمل آليات حماية البيئة المصرية، سواء كانت مباشرة مثل القوانين واللوائح التي تفرضها الدولة، أو من خلال المنح المحلية والدولية، أو غير مباشرة مثل الضرائب، والتي تُعد جميعها أدوات أساسية يجب اتباعها لضمان حماية البيئة^(٦).

تزداد أهمية الضبط الإداري في الوقت الحالي باعتباره ضرورة اجتماعية تهدف إلى الحفاظ على النظام العام داخل المجتمع. تقوم الإدارة بممارسة هذا الدور من خلال منع وقوع الأضرار ومعالجة أسبابها، مستخدمة في ذلك أساليب مثل الحظر والتقييد والإجبار، وهي إجراءات قد تؤثر على حقوق الأفراد وحررياتهم. ولهذا تدخل المشرع لتنظيم كيفية ممارسة الإدارة لهذه الصلاحيات، وفي الوقت نفسه وضع قواعد تنظم ممارسة الأفراد لحقوقهم

^٥ نعيمة دليمي؛ منال شانعة، دور الضبط الإداري في حماية البيئة، [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة أحمد دراية أدرار، ٢٠٢٠، ص ١-٢.

^٦ - أسماء محمود حسني شحاته، آليات حماية البيئة من انبعاثات نشاط شركات إنتاج البترول: دراسة ميدانية، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مج(٢٦)، ع(٣)، ٢٠٢٢، ص ٤٤.

وحرياتهم. فلو تُركت الأمور دون تنظيم، لانتشرت الفوضى وحدثت الصراعات، مما قد يهدد استقرار المجتمع والدولة ويعرضهما للخطر^(٧)

فبظهور حقوق الجيل الثالث ومن بينها الحق في بيئة سليمة، وارتباط هذا الحق بإحدى وظائف الدولة المتمثلة في ضرورة الحفاظ على صحة الأفراد بالمحافظة على محيطهم وبيئتهم، تبين لنا مدى تلك الأهمية البالغة التي يمثلها الضبط الإداري بأنواعه ولا سيما الخاص منه، وكذلك دور وسائله المختلفة وإجراءاته في حماية البيئة من خطر التلوث الذي يهدد صحة الأفراد ويرمي إلى تحقيق الأمن البيئي^(٨)

ومن خلال ما سبق يتضح أن إشكالية البحث تتمثل في دور الضبط الإداري البيئي في حماية البيئة، وعليه يمكن صياغة أسئلة البحث الحالي في ما يلي:

١- ما ماهية الضبط الإداري البيئي؟

٢- ما هي جهات الضبط الإداري؟

٣- ما دور جهات الضبط الإداري في حماية البيئة؟

٤- ما منهجية إعداد وثيقة تقييم الأثر البيئي؟

أهداف البحث:

سعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على ماهية الضبط الإداري البيئي.

^٧ أحمد شكيب عبدالله، مسؤولية الإدارة في تحقيق الضبط الإداري في تحقيق الضبط الإداري لمرفق الطرق العامة: دراسة مقارنة، مجلة الرافدين للحقوق، مج(٢٤)، ع(٨٧)، ٢٠٢٤، ص٢٠٢٣.

^٨ عبدالرازق بحري، وسائل الضبط الإداري وإجراءاته كسبيل لتحقيق الأمن البيئي، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، ع(٣)، ٢٠١٧، ص١٦٣.

٢- التعرف على جهات الضبط الإداري.

٣- التعرف على دور جهات الضبط الإداري في حماية البيئة.

٤- التعرف على منهجية إعداد وثيقة تقييم الأثر البيئي.

أهمية البحث:

إن أهمية هذا البحث تأتي من أهمية الضبط الإداري في حماية البيئة وذلك لما له من دور في تنظيم الأنشطة والعمليات والامتثال للوائح والتشريعات وتقليل التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية، ومن ثم فالضبط الإداري يعتبر أساسياً لضمان أن الأنشطة البشرية تتم بطرق تحمي وتحافظ على البيئة.

منهج البحث:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي بهدف تقديم وصف وتحليل دقيق لكل جوانب الدراسة. يُعتبر هذا المنهج من أبرز أدوات البحث العلمي التي تتناسب مع طبيعة الموضوع المدروس، لأنه يساعد في الوصول إلى فهم شامل ودقيق لمشكلة البحث. يُستخدم المنهج الوصفي بشكل واسع في العلوم الاجتماعية والطبيعية، ويعتمد بشكل رئيسي على الملاحظة بمختلف أنواعها لفهم الظواهر وتحليل خصائصها. يتضمن هذا المنهج مرحلتين أساسيتين: الأولى هي مرحلة الاستكشاف والصياغة التي تتضمن ثلاث خطوات، والثانية هي مرحلة التشخيص والوصف، التي تهدف إلى توضيح العلاقة بين المتغيرات.

المبحث الأول: ماهية الضبط الإداري البيئي

يُعد الضبط الإداري أحد أبرز مهام الإدارة، إذ يتمثل دوره في تنظيم الحريات الفردية من خلال وضع قيود وحدود توازن بين هذه الحريات والحفاظ على النظام العام، والذي يشمل الأمن العام، الصحة العامة، والسكينة العامة. في هذا السياق، يتجلى الضبط الإداري كأداة أساسية لحماية البيئة من مختلف أشكال التلوث. ومن هنا تنشأ علاقة واضحة بين الضبط الإداري وحماية البيئة. يتميز الضبط الإداري بنظام قانوني خاص يميزه عن الأنشطة الإدارية الأخرى، حيث يهدف إلى تحقيق توازن بين حرية الأفراد وصيانة النظام العام. كما يُعتبر ضرورة اجتماعية كونه نظاماً وقائياً، لا يقتصر دوره على منع الجرائم قبل وقوعها، بل يمتد إلى ضمان سلامة الإنسان وراحته وصحته وهدوئه^(٩).

المطلب الأول: مفهوم الضبط الإداري والضبط الإداري البيئي

مفهوم الضبط الإداري البيئي لا يختلف جوهرياً عن مفهوم الضبط الإداري العام، لذلك من الضروري فهم مفهوم الضبط الإداري أولاً للوصول إلى فهم أعمق للضبط الإداري البيئي. اللافت أن التشريعات الإدارية لم تقدم تعريفاً محدداً لهذا المفهوم، إذ يفضل المشرع تجنب التعريفات في النصوص القانونية لتفادي القصور أو عدم الشمولية. لذلك، نجد أن المشرع يكتفي أحياناً بتحديد أغراض الضبط الإداري دون التطرق لتعريف مباشر. أما في الفقه القانوني الإداري، فقد تعددت التعريفات المقدمة للضبط الإداري، دون اتفاق على تعريف

^٩ - رمضان محمد بطيخ، الضبط الإداري وحماية البيئة، أعمال ندوات: دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠١٠، ص ٢٨٠.

موحد. ويعود هذا الاختلاف إلى المعايير المختلفة التي يعتمدها كل جانب عند تعريف الضبط الإداري^(١٠)

عرّف البعض الضبط الإداري بأنه إحدى صور التدخل التي تمارسها السلطات الإدارية المختصة، وذلك بهدف فرض قيود على الحريات الفردية لضمان حماية النظام العام. هذا التعريف يركز على الدور التنظيمي للضبط الإداري في تقييد بعض جوانب الحرية الفردية من أجل الحفاظ على الأمن والصحة والسكينة العامة، مما يعكس التوازن بين حقوق الأفراد ومتطلبات استقرار المجتمع^(١١).

ويطلق عليه البعض اسم البوليس الإداري وهو وظيفة من أهم وظائف الإدارة منحها المشرع للإدارة من أجل المحافظة على النظام العام عن طريق إصدار قرارات إدارية بواسطة وسائل بشرية متعلقة باستخدام القوة العمومية واستعمال الوسائل المادية، ويرتبط دائماً الضبط الإداري بالحريات العامة سواء فردية أو جماعية أو المرتبطة بحرية التجارة، ونجد ممارسة الضبط الإداري غالباً ما يكون في الأماكن العامة من الشوارع والحدائق والمرافق العامة، ومع تطور التشريعات وظهور أشكال جديدة تشكل النظام العام جاءت التشريعات الحديثة بتوسع في مفهوم الأماكن العامة ليشمل ويمتد إلى الشواطئ والحدائق العامة، وكذا الأماكن الخاصة كالتلوث الهوائي الصادر من المصانع، ويمارس الضبط الإداري زيادة على رجال الشرطة وإدراك موظفين عموميين تابعين لقطاعات مختلفة منح

^{١٠} - عبدالله خلف الرقاد، وسائل الضبط الإداري في حماية البيئة من التلوث العمراني، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أوق أحموك لتامنغست - معهد الحقوق والعلوم السياسية، مج(٩)، ع(١)، ٢٠٢٠، ص ٢٧١

^{١١} - محمد عبدالمنعم أحمد عبدالله، الضبط الإداري كأحد آليات الإدارة العامة في حماية البيئة في مصر، لأعمال مؤتمر: الجوانب القانونية والاقتصادية للتنمية المستدامة، جامعة عين شمس، مج(٢)، ٢٠٢٢، ص ٤٨٢.

لهم المشرع صفة الضبطية القضائية بموجب قوانينهم الخاصة والمرتبطة بعملهم على غرار
مفتشي البيئة^(١٢)

أما مفهوم الضبط الإداري البيئي فقد عرفه بعض الفقهاء على أنه مجموعة القواعد
التي تفرضها السلطة العامة على الأفراد عند ممارستها لأنشطة معينة، بهدف الحفاظ على
النظام وتنظيم المجتمع بشكل وقائي. هذا التعريف يشير إلى أن الضبط الإداري البيئي لا
يقتصر فقط على ردع المخالفات، بل يهدف أيضاً إلى حماية البيئة والموارد الطبيعية عن
طريق وضع قواعد وضوابط تنظم سلوك الأفراد والمؤسسات بما يضمن توازناً بين التنمية
والبيئة^(١٣).

يُعرف الضبط الإداري البيئي أيضاً بأنه مجموعة من الأعمال والأساليب والإجراءات
القانونية والفنية التي تقوم بها سلطات إدارية متخصصة، بهدف الحفاظ على النظام العام في
مجال البيئة بطريقة وقائية. يتم ذلك ضمن إطار قانوني يضمن حماية الحقوق والحريات
السائدة في الدولة، مع مراعاة الحاجة إلى حماية البيئة من التلوث الذي قد ينجم عن ممارسات
الأفراد لحقوقهم وحرياتهم. هذا التعريف يبرز أهمية التوازن بين ضمان حقوق الأفراد وحماية
البيئة، مما يعكس الدور الحيوي للضبط الإداري البيئي في تعزيز الاستدامة والتوازن
البيئي^(١٤)

١٢ - بهلولي أبو الفضل محمد، دور القضاء الإداري في حماية البيئة: نموذج القضاء الإداري الجزائري،
مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ع(١٢)، ٢٠١٧، ص ٢٠٩.

١٣ - هبه هاشم محمد الفتاوي، دور وسائل الضبط الإداري البيئي في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة قانونية
تحليلية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مج(١٧)، ع(٥٩)، ٢٠٢٤، ص ١٠٩٥.

١٤ - خيرة شرطي، مدى فاعلية آليات الضبط البيئي في حماية البيئة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية
والاقتصادية، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أوق لأخموك لتانمغست - معهد الحقوق والعلوم
السياسية، مج (٩)، ع(٢)، ٢٠٢٠، ص ٢٩.

عُرِّفَ الضبط الإداري البيئي أيضاً بأنه كل ما يهدف إلى المحافظة على النظام العام بعناصره التقليدية مثل الأمن العام، السكنية العامة، والصحة العامة، بالإضافة إلى الحفاظ على العناصر الجديدة التي أفرزها التطور العلمي والتكنولوجي الحديث. ويشمل ذلك حماية البيئة من التلوث والمحافظة على جمال ورونق المدن في الدولة. هذا التعريف يؤكد على ضرورة تكامل الجهود لحماية البيئة مع الحفاظ على القيم الاجتماعية والاقتصادية، مما يعكس أهمية الضبط الإداري البيئي في تحقيق التنمية المستدامة^(١٥).

المطلب الثاني: أنواع الضبط الإداري

يتنوع الضبط الإداري ما بين الضبط الإداري العام، والضبط الإداري الخاص، ويمكن توضيح ذلك تفصيلاً على النحو التالي:

(١) **الضبط الإداري العام:** يمثل مجموعة الصلاحيات والسلطات التي تمتلكها هيئات الضبط الإداري العام، وذلك للحفاظ على النظام العام من خلال عناصره الثلاثة: الأمن العام، السكنية العامة، والصحة العامة. يتم ذلك عن طريق تنظيم الأنشطة الفردية أو الحريات، سواء بعدم تحديدها في بعض الحالات أو بتقييدها في حالات أخرى. يتطلب ذلك في بعض الأحيان الحصول على ترخيص من الإدارة قبل ممارسة هذه الأنشطة أو إخطارها مسبقاً. يهدف هذا الإجراء إلى ضمان عدم الإخلال بالنظام العام أو الإضرار بحريات الأفراد الآخرين. ويُعهد بالضبط الإداري العام إلى مختلف السلطات الإدارية في الدولة،

^{١٥} - زينب زامي، الضبط الإداري البيئي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشيري - تيسميسلت، ٢٠١٨، ص ٢٤.

مما يعكس دورها الفعال في الحفاظ على النظام والسلم الاجتماعي، وينقسم الضبط

الإداري العام بهذا المفهوم إلى مستويين^(١٦):

أ- ضبط إداري عام مركزي: تقوم به الهيئات المركزية في الدولة.

ب- ضبط إداري عام لا مركزي: تقوم به وحدات الإدارة المحلية.

(٢) الضبط الإداري الخاص: يقصد به أن بعض أوجه النشاط التي يستلزمها الضبط الإداري

العام قد يعهد بها إلى أشخاص إدارية خاصة معينة، ومثال ذلك الضبط الإداري الذي

يستهدف المحافظة على جمال المناظر الطبيعية والطرق والأماكن العامة فيحتملها من

تشويه الأفراد لها بلصق الإعلان عليها، فالمحافظة على جمال هذه الأماكن لا يدخل ضمن

أغراض النظام العام لذلك يعتبر ضبطة إدارية خاصة تستهدف غرضاً خاصاً، ومن قبيل

ذلك الضبط الإداري الخاص بالصيد أو المنظم للألعاب المراهقات واليناصيب^(١٧).

والضبط الإداري بمفهومه الخاص يحمل عدة مدلولات متباينة ومختلفة منها ما

يلي^(١٨):

أ- **من حيث المكان:** هو الضبط الإداري الخاص الذي يهدف إلى حماية النظام العام بكافة

عناصره، ولكن ضمن أماكن مُحدّدة، مثال: الضبط الإداري الخاص بالموانئ البحريّة

والسكك الحديدية، ويعتبر الضبط خاصاً بالقياس إلى المكان الذي يمارس فيه.

^{١٦} - يوسف ناصر حمد جاع الظفيري، الضبط الإداري وحدود سلطاته في الظروف العادية والاستثنائية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ع(٧٤)، ٢٠٢٠، ١٥٠٧.

^{١٧} - كساب محمد بني عيسى، هيئات الضبط الإداري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مؤتة، ٢٠١١، ص١٥.

^{١٨} - شيروان أحمد طاهر حويز، أنواع ووسائل الضبط الإداري: دراسة مقارنة، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق، ج(٢)، ع(١٠٣)، ٢٠٢٣، ص١٣٨١.

- ب- من حيث الهيئة قد يختص الضبط الإداري ببعض المهام، في صورة توكيل هذه المهام إلى جهة إدارية معينة من أمثلته: الضبط الإداري الخاص بضباط حرس الحدود، أو ضباط الدفاع المدني، أو مفتشي وزارة الصحة، بهدف الحفاظ على النظام العام بعناصره.
- ت- من حيث الموضوع: قد يختص بصدور تشريع ينظم موضوع معين في بعض أوجه النشاط الفردي، ومثاله القوانين التي تنظم المحلات الخطرة والمضرة بالصحة.
- ث- من حيث الأشخاص: قد يختص ببعض الأشخاص الذين يسري في مواجهتهم فقط، كالتشريعات الخاصة بمزاولة مهنة الطب أو الصيدلة أو المحاماة.
- ج- من حيث الهدف: قد يسعى لتحقيق هدف لا يتصل بالنظام العام ولا يكون من عناصره، كالحفاظ على جمال الأماكن العامة وحمايتها من تشويه الأفراد لها.
- ولهيئات الضبط الإداري البيئي آليات هيئتها لها المشرع تمكنها من القيام بمهامها، ومنها: أنظمة الضبط الإداري، والقرارات الفردية وصلاحيات التنفيذ الجبري، ومن ثم إيقاع الجزاء الإداري^(١٩)، ويمكن تقسيم هذه الآليات على النحو التالي:

أولاً: آليات الضبط البيئي القبليّة في حماية البيئة

يُعتبر الضبط البيئي نوعاً خاصاً من الضبط الإداري، حيث يهدف إلى تقييد بعض أنشطة الأفراد بموجب نصوص قانونية محددة، بهدف تنظيم تلك الأنشطة لتحقيق أهداف معينة. تتمحور هذه الأهداف حول مكافحة الفساد البيئي وردع المسؤولين عن تسببه، من أجل إعادة التوازن للنظام البيئي. تمارس هذه القيود من خلال سلطة إدارية خاصة، ورغم أن الضبط الإداري العام والخاص يتفقان في هدف حماية النظام العام، إلا أن الضبط الإداري الخاص

^{١٩} - أحمد عارف الضلعين، دور هيئات الضبط الإداري في المحافظة على جمال الرونق للمدن، دراسات- علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، مج(٤٨)، ع(٢)، ٢٠٢١، ص٨.

يركز على حماية مصلحة عامة معينة تتطلب اهتماماً خاصاً، مما يعكس الحاجة إلى تنظيم مستقل يحقق هذه الأهداف البيئية^(٢٠).

تُعتبر أنظمة الضبط من أبرز أساليب الضبط الإداري، وهي تُظهر كيف تُمارس سلطة الضبط الإداري. هذه الأنظمة تتضمن قواعد عامة مجردة تصدرها السلطة التنفيذية بهدف الحفاظ على النظام العام، حيث تُقيد بعض جوانب النشاط الفردي والحريات، ويتعرض من يخالفها للعقوبات الجزائية.

وبناءً على ذلك، لا يجوز تقييد ممارسة الحريات أو الحد منها بشكل اعتباطي أو غير مبرر. فالحريات العامة في العصر الحالي لم تعد مطلقة، لأن الانفتاح المطلق على ممارسة هذه الحريات قد يؤدي إلى مخاطر الفوضى العامة، وهو ما لا يمكن لأي شخص قبول به. الخوف من تحول الأمور إلى حالة من "شرعية الغاب" يجعل من الضروري وجود تنظيم قانوني يحمي الضعفاء من هيمنة الأقوياء.^(٢١)

ومن هذه الأنظمة والتي تعتبر بمثابة آليات للضبط البيئي القبلي ما يلي:

(١) نظام الترخيص (الإذن):

يُعتبر الترخيص إجراءً بوليسياً وقائياً يتبناه الجهاز الضابط، ويهدف إلى حماية الدولة والأفراد من الأضرار التي قد تتجم عن ممارسة الحريات والحقوق الفردية. كما يهدف الترخيص إلى حماية النشاط الفردي نفسه من أي عوائق قد تعوق تقدمه إذا ترك دون تنظيم.

^{٢٠} - خيرة شرطي، مدى فاعلية آليات الضبط البيئي في حماية البيئة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أوق لأخموك لتانغست - معهد الحقوق والعلوم السياسية، مج (٩)، ع(٢)، ٢٠٢٠، ص ٢٩.

^{٢١} - أيمن يوسف مطلق الرفوع، مدى أحقية السلطة التنفيذية في إصدار أنظمة الضبط الإداري في غياب النص الدستوري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجمعية العلمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ع(٤)، ٢٠٢١، ص ١٣٢.

لذلك، يُعتبر نظام الترخيص ضرورة حيوية، حيث إن ممارسة الحرية في إطار نظام عقابي فقط قد تؤدي إلى عواقب اجتماعية كارثية. يضمن الترخيص تنظيم الأنشطة بشكل يحقق التوازن بين حرية الأفراد ومتطلبات الحفاظ على النظام العام، مما يساعد في تجنب الفوضى والمشكلات الاجتماعية. (٢٢)

وتتمثل أهمية الترخيص الإداري البيئي في النقاط التالية:

- إجراء الترخيص الإداري يهدف إلى الوقاية والتقليل من التلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية والتجارية. فالرخصة الممنوحة لصاحب النشاط تأخذ بعين الاعتبار النتائج والآثار البيئية، كما تركز على استخدام التقنيات الحديثة المتاحة والتي تكون معقولة من الناحية الاقتصادية.
- الترخيص يُعد عملية تهدف إلى ضمان مشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات البيئية، مما يساهم في زيادة الوعي بنتائج هذه القرارات.
- يعتبر الترخيص الإداري تقنية أقل شدة من تقنيتي الحظر والإلزام، ومع ذلك يُعد أحد الوسائل الوقائية الهامة في مجال حماية البيئة.
- يساهم الترخيص في تمكين سلطة الضبط الإداري البيئي من التدخل المسبق في الأنشطة الفردية، مما يسمح باتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المجتمع من مخاطر الأنشطة الملوثة.

٢٢ - وفاء عز الدين وحمزة وهاب، لية الترخيص الإداري كأداة لحماية البيئة: رخصة البناء نموذجاً، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، مج(٣١)، ع(٣)، ٢٠٢٠، ص٤٢٣.

- يساعد الترخيص أيضاً في إزالة الموانع القانونية التي قد تحول دون ممارسة النشاط الذي يراه المشرع خطيراً، حيث يخضعه لنظام الترخيص أو الإذن (التصريح)^(٢٣).

وكل عمل يؤثر في البيئة يخضعه المشرع لترخيص، ويخضع إجراء تسليم الرخصة للإجراء التحقيق العمومي عندما يشترطه القانون أو التنظيم كمجال المنشآت المصنفة، ولا يعني إيداع الملف تسليم الرخصة بصفة مباشرة بل تمتع الإدارة بالسلطة التقديرية في التسليم أو عدمه، وعلى الرغم من هذه القواعد فإنه يمكن للسلطة الإدارية في حالات محددة وبصفة مؤقتة استغلال منشأة أو قيام بنشاط له أثر على البيئة، وقد يصدر الترخيص من السلطات المركزية في حالة إقامة مشاريع ذات أهمية من حيث التأثير على البيئة، أو يصدر السلطات المحلية: كالوالي أو رئيس البلدية، ويتعرض كل من يباشر النشاط محل الترخيص بغير الحصول عليه لمختلف أنواع الجزاءات القانونية الإدارية والجزائية^(٢٤)

ومن أبرز تطبيقات العمل بنظام الترخيص في مجال حماية البيئة ما يلي:

(١) رخصة البناء:

تعتبر رخصة البناء من أكثر الوسائل فعالية في تنظيم عمليات البناء باعتبارها انعكاس للشروط التقنية والتنظيمية للبناء التي تتضمنها قواعد التعمير، لذلك ومن أجل الحصول على

^{٢٣} - مريم ملعب، الآليات الإدارية الوقائية لحماية البيئة في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية،

ع(٢٤)، ٢٠١٧، ص ٣٨١

^{٢٤} - صدوق المهدي، فعالية آليات الضبط البيئي القبلية في حماية البيئة من التلوث، مجلة القانون العقاري والبيئة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر القانون العقاري والبيئة، مج (٨)، ع(١٤)، ٢٠٢٠، ص ١٠٥.

هذه الرخصة لابد على المعني احترام الشروط المحددة قانوناً وفي المقابل التزام الإدارة بالإجراءات اللازمة لإصدارها^(٢٥)

تشير رخصة البناء إلى القرار الإداري الذي تصدره سلطة مختصة قانوناً، والذي يُمنح بموجبه الحق للشخص في تنفيذ عملية البناء. تأتي هذه الرخصة بعد التأكد من توافر الشروط اللازمة وفقاً لقانون التنظيم في الموقع المحدد للبناء. تهدف رخصة البناء إلى ضمان التزام المشروع بالمعايير القانونية والفنية المطلوبة، مما يساهم في تنظيم عمليات البناء ويحافظ على النظام العام وسلامة المجتمع^(٢٦).

كما وتعتبر رخصة البناء الوسيلة القانونية الأساسية لضمان التوسع العمراني، وذلك من خلال ما تلعبه هذه الرخصة من دور فعال في ضمان الرقابة على حركة البناء والتوسع العمراني فهي شرط أساسي قبل الشروع في البناءات الجديدة أو في تمديد بناءات موجودة أو لتغيير البناء الذي يمس الحيطان الضخمة منه أو الجهات المؤدية إلى الساحات العمومية وإنجاز جدار صلب للتدعيم أو التسييج، لذا فهي بمثابة أحد الآليات الأكثر فعالية ميدانياً، فهي الوسيلة القانونية التي بموجبها يتمكن الشخص من مباشرة عملية البناء، كما تعد آلية تعتمد عليها كل من الإدارة والسلطات القضائية لسيطرتهم^(٢٧).

^{٢٥} - فاة مزود، رخصة البناء: آلية لحماية النظام العمراني، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، ع(٦)، ٢٠١٦، ص١٠٧.

^{٢٦} - وداد عطوي، أساس قيام مسؤولية الإدارة في مجال رخصة البناء، مجلة القانون العقاري والبيئة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم - كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر القانون العقاري والبيئة، ع(٤) ٢٠١٥، ص١٠١.

^{٢٧} - خيرة بن سالم، رخصة البناء كآلية لحماية البيئة في التشريع الجزائري، منشورات مجلة دفاتر قانونية، سلسلة دفاتر إدارية، ع(١)، ٢٠١٥، ص١٢٧.

توجهت الدولة نحو إصلاح منظومة تراخيص البناء بهدف القضاء على العشوائية السائدة في هذا المجال، وجعل هذه المنظومة تمثل عهداً جديداً للامتداد العمراني المنضبط وفق أسس إنشائية علمية. تُعتبر تراخيص البناء من الوسائل الأساسية لضمان احترام قواعد التخطيط العمراني والحفاظ على الطابع الحضاري للمدن، مما يساعد في منع ظاهرة البناء العشوائي. تقوم الدولة بتنظيم مسألة البناء من خلال قوانين البناء، التي تُعتبر أداة رئيسية لتنظيم علاقة المجتمعات بالعمران من حيث الإنشاء والصيانة والتخطيط والاستخدام^(٢٨).

وتبرز الصلة الوثيقة بين ضرورة استحصال رخصة بناء وحماية البيئة من خلال اعتبارها رقابة سابقة على المحيط البيئي والوسط الطبيعي ومنع الاستهلاك العشوائي للمحيط والحد من تجزأه الأراضى، وفي أغلب الدول تشير التشريعات إلى أن أي تغيير يراد إدخاله على عقار مصنف ضمن التراث الثقافي لابد من أخذ رخصة بذلك من الوزير المختص، وكذلك ضرورة استحصال رخصة على خرائط البناء من الجهات المختصة كأن يستلزم هيكل البناء وجود آليات الصرف الصحي أو تحديد مقدار ارتفاع البناء^(٢٩).

وأمام الدعوة إلى توجيه السياسات الوطنية نحو تنمية شاملة مستدامة لتحقيق عولمة أكثر عدالة، تسعى مختلف تشريعات الدول إلى صيانة البيئة من خلال فرض حماية مزدوجة لها، قانونية وإدارية في مختلف فروع القانون الجنائي والإداري، إلا أن أكثر هذه القوانين فعالية في حماية البيئة، هي تلك التي تقي البيئة من وقوع المشكلات وتمنع حدوث أسبابها،

^{٢٨} - محمد أحمد سلامة مشعل، النظام القانوني لتراخيص البناء: دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا، المجلة القانونية، مج(١٠)، ع(٨)، ٢٠٢١، ص٢٢٤٣.

^{٢٩} - زينب كريم الداودي، مرجع سابق، ص٣٧٥

وهذه النوعية من القوانين هي التي تتناغم مع المفهوم القانوني للحماية الذي يعتمد على أساليب الرقابة والمنع والإلزام، في سبيل تحقيق ذلك^(٣٠)

يمتتع القانون الإدارة بسلطة الضبط الإداري من خلال الأوامر والقرارات والإجراءات التي تفرضها، والتي تكون ملزمة للأفراد. تهدف هذه السلطة إلى تنظيم الحريات العامة، أو تتعلق بممارسة نشاط معين، بغرض منع الاضطراب أو الإخلال بالنظام العام قبل حدوثه. وقد أسفر ذلك عن إيجاد نوع من التوازن بين حقوق الأفراد وحرياتهم والسلطة.

من أبرز الحقوق والحريات الفردية التي يتم تقييدها لتحقيق أهداف النظام العام هو **حق الملكية**، من خلال متطلبات الحصول على ترخيص لأعمال البناء. يُعتبر هذا التقييد ضرورياً لضمان احترام قواعد العمران، والاستغلال العقلاني للعقار، ما يساهم في حماية البيئة. في الوقت نفسه، يسعى إلى تلبية احتياجات الأفراد، سواء الطبيعية أو المعنوية، في إنشاء مبنى جديد أو إجراء عمليات الترميم والتحديث أو التعديل أو التوسيع على المباني القائمة^(٣١).

٢) رخصة استغلال المنشآت المصنفة:

أدى توسع كل من المجالات التجارية والصناعية إلى زيادة تكثيف الأنشطة، مما دفع التشريعات إلى اعتماد آليات قانونية تعزز فكرة الاستثمار في كلا القطاعين العام والخاص. هذا التوجه يساهم في النهوض بقطاع العمل من خلال توفير فرص عمل جديدة وإنشاء عدد كبير من المنشآت الصناعية والخدمية المتنوعة. ومع ذلك، فإن بعض هذه المنشآت قد تترك آثاراً

^{٣٠} - فاطمة الزهراء مأموني، مدى فعالية التقويم البيئي في ترشيده نظام الرخص وحماية البيئة، مجلة القانون العقاري والبيئة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية مخبر القانون العقاري والبيئة، ع(١)، ٢٠١٣، ص ١١٦

^{٣١} - فاطمة الزهراء مأموني، مرجع سابق، ص ١١٦

سلبية ومقلقة على البيئة بشكل عام، وعلى صحة الإنسان بشكل خاص، خصوصاً المنشآت المصنفة التي تتطلب مراقبة صارمة لتقليل تأثيراتها الضارة^(٣٢).

وقد ظهر مفهوم المنشآت المصنفة في فرنسا عام ١٨١٠م مع بداية الثورة الصناعية وتطور هذا المفهوم مما أدى إلى وضع مدونة للمنشآت المصنفة بموجب مرسوم صدر عام ١٩٥٣م^(٣٣)، ولقد عرف المشرع الفرنسي المنشآت المصنفة من أجل حماية البيئة من خلال المادة ٥١١ فقرة ١ من قانون البيئة على أنها "المصانع، والورشات، والمخازن، وورشات البناء، وبصفة عامة المنشآت المستغلة أو المسيرة من طرف أي شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص والتي من شأنها أن تشكل أخطاراً أو أضراراً إما براحة أو رفاهية الجوار أو بالصحة والنظافة العمومية والأمن والسلامة أو بالزراعة، وإما لحماية الطبيعة والبيئة والمحيط، والمناظر أو لحماية الأماكن والآثار وكذا التراث الثقافي، وتدخل كذلك في حقل تطبيق المنشآت المصنفة من أجل حماية البيئة (ICPE) استغلالات المحاجر"^(٣٤)

وتتمثل معايير تصنيف المنشآت المصنفة لحماية البيئة فيما يلي:

(أ) معيار الخطورة:

إن معيار الخطورة يقصد به درجة خطورة المنشأة من حيث إمكانية مساسها بمسائل متعلقة بموضوعات محددة أو قابلة للتحديد لاحقاً؛ نتيجة للتطور الذي تشهده المجتمعات والمتمثل تحديداً في المصالح المحمية قانوناً، وبناءً على ذلك يمكن اعتبار عنصر الخطورة الناجم عن الآثار السلبية المصاحبة لعملية تحريك المنشأة هو الباعث الوحيد الذي من خلاله

^{٣٢} - يوسف سلوقي، المسؤولية الجزائية للمنشآت المصنفة في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن معدي- أم البواقي، ٢٠٢٠، ص ٦.

^{٣٣} - زينب كريم الداودي، مرجع سابق، ص ٣٧٥.

^{٣٤} - مريم ملعب، مرجع سابق، ص ٣٨٢.

يمكن تصنيف ذلك النشاط، وفي ضوء ذلك يمكن تصنيف المنشآت إلى صنفين: منشآت أقل خطورة وتلويثاً لا يشترط القانون فيها اتخاذ تدابير محددة، ومنشآت خطيرة يقتضي القانون أن تتخذ فيها جملة من التدابير والاحتياطات الصارمة خاصة تلك المتعلقة باحترام قواعد الأمن والسلامة الصناعية^(٣٥).

ويفهم من ذلك أن الخطر هو أي وضعية ينجم عنها تحقق الضرر أو وقوعه في الحال، أو أن يكون وقوعه مؤكداً في المستقبل، مما يدل على وجود ارتباط بين فكرة الخطر والضرر، للدلالة على الأثر السلبية المؤكد وقوعها والمعروفة علمياً بشكل مسلم به، مما يوجب ضرورة الحذر لمنع تحققها أو للوقاية منها مستقبلاً، هذه الأخطار يتم اكتشاف وجودها عن طريق جملة من الإجراءات التقييمية المسبقة قبل تسليم الرخصة وعلى رأسها إجراء دراسة التأثير وموجز التأثير ودراسة الخطر والتحقيق العمومي، وبعد التحقق من وجودها يمكن مواجهتها باللجوء أساساً لنظام المسؤولية المدنية، للتعويض عن ما يتحقق من أضرار ناجمة عنها في الحال أو ما هو مؤكد وقوعه مستقبلاً، وباللجوء كذلك للجباية الأيكولوجية على الرغم من ثبوت عدم نجاحها في الأضرار البيئية^(٣٦).

ب) معيار البعد عن الأماكن السكنية:

يُعتبر معيار البعد عن الأماكن السكنية أحد أهم المعايير المبتكرة في مجال حماية الأفراد والممتلكات من الأنشطة التي تشكل مخاطر على جيران المنشأة بشكل خاص. بناءً على هذا المعيار، قامت الهيئات الإدارية المسؤولة عن تصنيف المنشآت الصناعية وغيرها من

^{٣٥} - مجاهد زين العابدين، الحماية القانونية للمنشآت المصنفة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجبالي اليابس سيدي بلعباس، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٧، ص ٤٢.

^{٣٦} - كمال الدين عنصل، الترخيص باستغلال المؤسسات المصنفة: آلية للكشف عن المخاطر الأيكولوجية أو للوقاية والحيلة من وقوعها، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد (٦)، العدد (١)، ٢٠٢١، ص ٤٣١.

المحال والورش بتقسيمها إلى نوعين: منشآت يجب إبعادها عن المناطق السكنية، ومنشآت يمكن عدم إبعادها.

العامل المحدد لعملية الإبعاد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بضابط "الخطورة"، أي مدى خطورة كل منشأة وآثارها على البيئة. وبناءً عليه، فإن المنشأة التي تحتوي على مخاطر جدية تتطلب منها الالتزام بإبلاغ الجمهور بطبيعة تلك المخاطر وآثارها. في حال امتناع المنشأة عن تنفيذ هذه الالتزامات، يحق لجيرانها، سواء كانوا مالكيين أو مستأجرين، رفع دعوى تعويض خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار الترخيص بالاستغلال. ويتحمل مستغل المنشأة الأضرار الناتجة، مع استبعاد أي ضرر محتمل غير مباشر أو ذو طبيعة معنوية من نطاق التعويض^(٣٧).

ج) معيار المطبق على المنشأة:

هناك من المنشآت ما يخضع للترخيص ومنها ما يخضع للتصريح، ففيما يتعلق بإجراءات حصول المنشأة على الترخيص يمكن توضيحها فيما يلي:

- ضرورة تقديم طلب الترخيص لدى السلطة المانحة له شريطة أن يشتمل الطلب على كافة المعلومات الخاصة بصاحب المنشأة سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً.
- معلومات خاصة بالمنشأة تتمثل في الموقع الذي تقام فيه المنشأة، وطبيعة الأعمال التي ينوي المعنى القيام بها، وأساليب الصنع.

^{٣٧} - مجاهد زين العابدين، مرجع سابق، ص ٤٣.

- تقديم دراسة التأثير أو موجز التأثير الذي يقام من طرف مكاتب دراسات أو مكاتب خبرات أو مكاتب استشارات معتمدة من طرف الوزارة المكلفة بالبيئة، وهذا على نفقة صاحب المشروع.

- إجراء تحقيق عمومي ودراسة تتعلق بأخطار وانعكاسات المشروع^(٣٨)

د) معيار الطاقة الإنتاجية أو التخزينية:

وهو المعيار الذي تصنف وتقسّم في ضوءه المنشآت من حيث قدرتها الإنتاجية إلى ثلاثة أصناف، منشآت ذات طاقة تتراوح ما بين ٢ طن، ٥ طن، ومنشآت لا تقل طاقتها الإنتاجية عن ٥ طن دون أن تتجاوز حدود ١٠ أطنان، وأخيراً منشآت تتجاوز طاقتها ١٠ طن، أما من حيث تقسيم المنشأة بالنظر إلى طاقتها التخزينية فإنها تنقسم هي الأخرى إلى ثلاثة أصناف تحتوي أولها على مخازن وأماكن لاستقبال الجمهور تتراوح ما بين ١٠٠، ٢٠٠ فرد، ومنشآت ثانية تتراوح طاقتها الاستيعابية بين ٢٠٠، ٥٠٠ شخص، ومنشآت أخرى تستقبل أكثر من ٥٠٠ شخص^(٣٩).

٣) رخصة استعمال واستغلال الغابات:

لقد عرفت الغابة بأنها " الوحدة الحياتية المتكاملة من الأشجار والشجيرات والأعشاب والنباتات سواء أكانت نابتة بصورة طبيعية أم بفعل الإنسان كمشاجر اصطناعية مروية أو ديمية والورد والأبصال والأشجار المثمرة والحيوانات البرية والمائية والدقيقة بنظام بيئي متكامل"، ويمكن القول أن استعمال واستغلال الغابات ينصرف الى الانتفاع من الثروات الطبيعية فيها من قبل سكانها كصيد الحيوانات وقطع الأشجار، وبالنظر لما لهذه الأنشطة من

^{٣٨} - حسام عبدالحليم عيسى ، مرجع سابق، ص ١٤

^{٣٩} - مجاهد زين العابدين، مرجع سابق، ص ٤٤.

أثر مباشر على البيئة لاسيما التغير المناخي الناجم عن قطع الأشجار وانجراف التربة علاوة على التهديد بانقراض أنواع معينة من الحيوانات^(٤٠)

وتعتبر الغابات من الأملك العمومية، ومن ثم قد تستعمل أو تستغل فالاستعمال الغابي يكون من قبل الأشخاص الذين يعيشون داخل الغابة أو بالقرب منها، أما الاستغلال الغابي فيعني قطع الأشجار ويكون للإدارة المكلفة بتسيير الغابات سلطات واسعة قبل أو أثناء وبعد الاستغلال ويكون ذلك بتحديد الأشجار التي يجب أن تقطع ووقت القطع وتتدخل لتفريغ المنتوجات، وبذلك يكون للإدارة دور ضابط في هذه العملية من خلال الرخصة الممنوحة^(٤١).

٢) نظام الحظر:

يُعتبر الحظر وسيلة قانونية تُطبقها الإدارة من خلال القرارات الإدارية، وتهدف من خلالها إلى منع بعض التصرفات بسبب المخاطر التي قد تنجم عن ممارستها. من خصائص قواعد قانون حماية البيئة أن معظمها عبارة عن قواعد آمرة لا يمكن للأفراد تجاوزها، نظراً لأنها تتعلق بالنظام العام. يُعد الحظر أحد أشكال هذه القواعد الآمرة، حيث يفيد كل من الإدارة والأشخاص الذين يمارسون أنشطة قد تكون مضرّة بالبيئة. من خلال فرض الحظر، تسعى الإدارة إلى حماية البيئة وضمان سلامتها من التصرفات التي قد تؤدي إلى أضرار جسيمة.^(٤٢)

وللحظر نوعان أولهما حظر مطلق والثاني حظر نسبي، فالحظر المطلق هو حظر دائم ومستمر ما دام سببه قائم ومستمر، وهو من الأنواع الشائعة لاسيما في مجال حماية البيئة؛

^{٤٠} - زينب كريم الداودي، مرجع سابق، ص ٣٧٥ - ٣٧٦.

^{٤١} - خيرة شراطي، مرجع سابق، ص ٣٣.

^{٤٢} - نوره موسى، المسؤولية الإدارية والوسائل القانونية لحماية البيئة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، ع (٣٤، ٣٥)، ٢٠١٤، ص ٣٨٥.

حيث إنه يمنع قيام بعض التصرفات غير المدروسة والمعبرة عن لا وعي بعض الأفراد والتي تعد خطرة على البيئة ونظامها العام^(٤٣).

ومن أمثلته ما يلي^(٤٤):

١- منع إلقاء القمامة في غير الأماكن التي تحددها الوحدات المحلية، وهو ما تقضي به قوانين أو لوائح البلدية في كل دول العالم تقريباً.

٢- منع إلقاء النفط في مياه الأنهار أو البحار الضيقة أو في المياه الإقليمية، وهو ما نصت عليه قوانين أغلب الدول فضلاً عن كثير من الاتفاقيات الدولية.

٣- منع استخدام بعض أنواع المبيدات الحشرية مثل (د.د.ت) وهو ما قضت به قوانين الدول المتقدمة، وبدأت بذلك مختلف دول العالم.

٤- منع نقل النفايات الأجنبية كالمخلفات الذرية إلى داخل البلاد مهما كانت الإجراءات المادية التي تقدمها الجهات الأجنبية.

أما الحظر النسبي أو المؤقت أو الجزئي، فيتمثل في منع القيام بأعمال معينة قد تلحق ضرراً بالبيئة أو بأحد عناصرها. في هذه الحالة، يُسمح بهذه الأعمال فقط بعد الحصول على إذن أو إجازة من السلطات الإدارية المختصة، وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي تحددها

^{٤٣} - حركات محمد الإسلام وحواشنية غلام، آليات الضبط الإداري البيئي، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ اقالمة، ٢٠٢٣، ص ٥٤.

^{٤٤} - رمضان محمد بطيخ، الإدارة المحلية ودورها في حماية البيئة، أعمال ندوات دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠١٠، ص ٢٥٤.

القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها. يهدف هذا النوع من الحظر إلى تقليل المخاطر المحتملة على البيئة، مع السماح بممارسة الأنشطة بشرط الالتزام بالمعايير البيئية المطلوبة^(٤٥).

وقد نصت المادة (٢٨)^(٤٦) من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه يحظر بأية طريقة

القيام بأي من الأعمال الآتية:

أولاً: يتعلق الحظر بصيد أو قتل أو إمساك الطيور والحيوانات البرية، وكذلك الكائنات الحية المائية. يشمل هذا الحظر حيازتها أو نقلها أو تصديرها أو استيرادها، سواء كانت حية أو ميتة، بالإضافة إلى أجزائها أو مشتقاتها. كما يُحظر القيام بأي أعمال تؤدي إلى تدمير الموائل الطبيعية لهذه الكائنات، أو تغيير خصائصها الطبيعية، أو إتلاف أوكارها، أو إعدام بيضها أو نتاجها. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون أنواع هذه الكائنات والمناطق التي تنطبق عليها أحكام الفقرة السابقة.

ثانياً: يتعلق الحظر بقطع أو إتلاف النباتات، أو حيازتها أو نقلها أو استيرادها أو تصديرها، أو الاتجار بها سواء كانت كاملة أو أجزاء منها أو مشتقاتها أو منتجاتها. كما يُحظر القيام بأي أعمال قد تؤدي إلى تدمير الموائل الطبيعية لهذه النباتات أو تغيير خصائصها الطبيعية. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون أنواع هذه النباتات.

^{٤٥} - علي حوفار ويوسف بن عريف، دور الضبط الإداري في حماية البيئة، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة غرداية، ٢٠٢٢، ص ٦٣.

^{٤٦} - المادة (٢٨) من القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤

ثالثاً: يشمل الحظر جمع أو حيازة أو نقل أو الإتجار بالحفريات، سواء كانت حيوانية أو نباتية، بالإضافة إلى تغيير معالمها أو تدمير التراكيب الجيولوجية أو الظواهر البيئية المميزة لها، أو المساس بمستواها الجمالي في مناطق المحميات الطبيعية.^(٤٧)

رابعاً: يتعلق الحظر بالإتجار في جميع الكائنات الحية، سواء كانت حيوانية أو نباتية، المهددة بالانقراض، وكذلك تربيتها أو استزراعها في غير موائلها. يُشترط للحصول على إذن بممارسة هذه الأنشطة الحصول على ترخيص من جهاز شئون البيئة. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون أنواع هذه الكائنات وشروط الترخيص المطلوبة لممارستها.

كما نصت المادة (٢٩)^(٤٨) من ذات القانون على أنه: "يحظر تداول المواد والنفائات الخطرة بغير ترخيص من الجهة الإدارية المختصة.

وأكدت المادة (٣٢)^(٤٩) من ذات القانون على أنه "يحظر استيراد النفائات الخطرة أو السماح بدخولها أو مرورها في أراضي جمهورية مصر العربية، ويحظر بغير تصريح من الجهة الإدارية المختصة السماح بمرور السفن التي تحمل النفائات الخطرة في البحر الإقليمي أو المنطقة البحرية الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية".

٣) نظام الإلزام:

^{٤٧} - مستبدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩، الجريدة الرسمية، العدد ٩ مكرر في ١/٣/ ٢٠٠٩

^{٤٨} - المادة ٢٩ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤

^{٤٩} - المادة ٣٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤

يعني الإلزام تحميل الأفراد أو الجهات مسؤولية القيام بعمل إيجابي معين، وهو ما يعادل في جوهره حظر القيام بعمل سلبي، أي حظر الامتناع عن تنفيذ بعض الأعمال.

يمكن توضيح هذا المفهوم من خلال قرار وزير الصناعة والثروة المعدنية المصري رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢، الذي تضمن وضع المواصفات الفنية الخاصة بمعدات وأجهزة منع التلوث. ينص هذا القرار على أن الهيئة العامة للتصنيع وشركات قطاع الصناعة والثروة المعدنية ملزمة بمراعاة هذه المواصفات عند طرح المعدات المختلفة للمصانع.

كما يلزم القرار الهيئة العامة للتصنيع بأن تضمن في الموافقات التي تصدرها للقطاع الخاص بشأن إقامة أي منشآت صناعية، بالإضافة إلى المشروعات المشتركة التي تتطلب دراسة وإيداء الرأي من وزراء الصناعة والثروة المعدنية، أن تحتوي قوائم المعدات على معدات وأجهزة منع التلوث. هذا يبرز أهمية الدور الإيجابي المطلوب من الجهات المعنية في تعزيز جهود حماية البيئة.^(٥٠)

يشير الإلزام في المجال البيئي إلى فرض واجب على الأفراد والمنشآت للقيام بأعمال إيجابية تهدف إلى حماية البيئة ومنع الإضرار بها أو تلويثها. يتضمن ذلك أيضاً إلزام المتسبب في الضرر البيئي بإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل حدوث الضرر. هذا النوع من الإلزام يهدف إلى تعزيز المسؤولية البيئية وضمان الالتزام بالممارسات المستدامة، مما يساهم في الحفاظ على البيئة لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية^(٥١).

^{٥٠} - سالم صوايح سيف علي الكتبي، الدور الوقائي للضبط الإداري البيئي، المجلة القانونية، ٢٠٢٣، ص ١٤٥.

^{٥١} - ونوقي جمال، تعزيز حماية البيئة من خلال آليات الضبط الإداري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسينة بن بو علي بالشلف، مج(١٢)، ع(٢)، ٢٠٢٠، ص ٢٨٦

وقد نصت المادة (٣٣)(٥٢) من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أنه: " على القائمين علي إنتاج أو تداول المواد الخطرة سواء كانت في حالتها الغازية أو السائلة أو الصلبة أن يتخذوا جميع الاحتياطات بما يضمن عدم حدوث أي أضرار بالبيئة، وعلى صاحب المنشأة التي ينتج عن نشاطها مخلفات خطرة طبقاً لأحكام هذا القانون الاحتفاظ بسجل هذه المخلفات وكيفية التخلص منها وكذلك الجهات المتعاقد معها لتسلم هذه المخلفات، ويجب على مالك المنشأة أو المسئول عن إدارتها التي ينتج عنها مخلفات خطرة أن يقوم بتطهيرها وتطهير التربة والمكان الذي كانت مقامة به إذا تم نقل المنشأة أو وقف نشاطها، ويتم التطهير وفقاً للاشترطات والمعايير التي تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون"

كما نصت الفقرة (ج) من المادة (٣٧) من القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ على أن "تلتزم وحدات الإدارة المحلية بالاتفاق مع جهاز شؤون البيئة بتخصيص أماكن إلقاء وفرز ومعالجة القمامة والمخلفات الصلبة طبقاً لأحكام هذا القانون ولوائحته التنفيذية، كما تلتزم تلك الوحدات بتخصيص صناديق أو أماكن داخل المدن والقرى لتجميع القمامة والمخلفات الصلبة ونقلها وتحديد المواعيد المناسبة لذلك، وإلا وجب محاسبة المختص إدارياً"^(٥٣).

٤) نظام الإبلاغ:

يعني الإبلاغ أن يتم إخطار السلطات مسبقاً، أي قبل البدء في ممارسة نشاط معين. وعلى الرغم من أنه لا يتطلب الحصول على إذن مسبق لممارسة هذا النشاط، إلا أنه نظراً

^{٥٢} - المادة ٣٣ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤

^{٥٣} - المادة (٣٧/ج) من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤

لارتباطه بالنظام العام، يجب أن يتاح للإدارة الإقليمية علم بذلك. يتيح هذا الأمر للسلطات اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر المحتملة ومنع أي تهديد للنظام العام في الوقت المناسب.

يعتبر الإبلاغ من أقل القيود تأثيراً على الحريات العامة، ورغم ذلك، فإنه يحمل أهمية كبيرة، حيث قد يلحق النشاط الممارس ضرراً بالبيئة. تملك الإدارة سلطة تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب في الوقت والمكان الملائمين.

يمكن أن يتخذ الإبلاغ إحدى صورتين:

١. **الإبلاغ المسبق**: يتم قبل ممارسة النشاط، مما يسمح بتقدير الموقف ودراسته لتحديد ما إذا كان يمكن قبول النشاط أو يجب منعه. على سبيل المثال، قد يتطلب القانون الإبلاغ عن موعد نقل مواد خطرة والطرق التي سيتم اتباعها من بداية الطريق إلى نهايته.

٢. **الإبلاغ اللاحق**: يحدث بعد ممارسة النشاط، حيث تشترط الإدارة القيام به خلال مدة معينة. يتيح هذا النوع من الإبلاغ للسلطات مراقبة آثار النشاط على البيئة واتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع التلوث أو التخفيف من آثاره.^(٥٤)

إلى جانب الأساليب التي تم ذكرها سابقاً في إطار الضبط الإداري، هناك وسائل إدارية إضافية يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في حماية البيئة من أي تهديدات أو أضرار. من بين هذه الوسائل، نجد مفهوم الترغيب، الذي يمكن أن يظهر في شكلين مختلفين.

^{٥٤} - إسماعيل فريجات، الضبط الإداري البيئي المحلي، دفاثر السياسة والقانون، مج(١٣)، ع(٣)، ٢٠٢١، ص١٣٥.

يمكن أن تكون هذه الوسائل معنوية، مثل دعم الأبحاث والدراسات التي تركز على مكافحة التلوث البيئي، حيث تُعتبر هذه الجهود ضرورية لفهم التحديات البيئية وإيجاد الحلول المناسبة لها.

كما يمكن أن تكون هذه الوسائل مادية، كمنح مكافآت للأفراد أو المؤسسات التي تبادر باتخاذ خطوات إيجابية نحو حماية البيئة، أو تقديم إعفاءات ضريبية لتشجيع الشركات على اعتماد ممارسات صديقة للبيئة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن توفير تسهيلات ائتمانية لدعم المشاريع البيئية التي تسعى لتعزيز الاستدامة.^(٥٥)

من خلال ما تم ذكره، يتضح أن **الضبط الإداري** هو مفهوم أساسي يُعتمد في إدارة المؤسسات والمنظمات بهدف تعزيز الكفاءة والفاعلية في العمليات الإدارية. يركز الضبط الإداري على توجيه وتنظيم الأنشطة والموارد والعمليات الداخلية للمؤسسة، مما يسهم في تحقيق أهدافها ورؤيتها بأقصى قدر ممكن.

يتضمن الضبط الإداري مجموعة من الإجراءات والسياسات والمعايير التي تُعتمد وتُنفذ لضمان تنظيم سير العمل وتحقيق الأداء المطلوب. يتم ذلك عبر تحديد المعايير والمؤشرات الأساسية للأداء، ووضع الخطط الاستراتيجية والتكتيكية، وتخصيص الموارد والعناصر البشرية بشكل فعال. كما يشمل تحديد وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات، بالإضافة إلى تقييم الأداء ومتابعته بشكل دوري.

^{٥٥} - أحمد خورشيد حميدي وآخرون، مرجع سابق، ص ١٧.

أما الضبط الإداري البيئي، فهو يرتبط بالتحكم والإشراف على الأثر البيئي لنشاطات المؤسسة أو المنظمة. يتطلب هذا النوع من الضبط اهتماماً خاصاً بالاستدامة البيئية، والالتزام بالمعايير والقوانين البيئية المحلية والدولية. وبالتالي، يسعى الضبط الإداري البيئي إلى تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية للمؤسسة وحماية البيئة.

المبحث الثاني: دور جهات الضبط الإداري في حماية البيئة

المطلب الأول: ماهية جهات الضبط الإداري ودورها في حماية البيئة

إن سلطات الضبط الإدارية المركزية والجمعيات المتخصصة في حماية البيئة تعتبر هيئات مكافئة بحماية البيئة من التلوث، إلى جانب الهيئات المحلية التي دفع ظهورها التلوث البيئي الذي زادت حدته في الآونة الأخيرة، ففكرت سلطات الدولة في إنشاء هيئة متخصصة فنية تعمل على ضبط التلوث بتقنيات فنية تتمتع بها أجهزتها، مع إنشاء مصالح خارجية تابعة لهذه الهيئة على تطبيق النصوص التنظيمية والتشريعية المتعلقة بالبيئة لهذه الهيئة، وإشراك وتفعيل بعض الجمعيات التي كان لها الفضل في الأصل في ظهور قانون البيئة^(٥٦)

تتجلى هيئات الضبط الإداري في المؤسسات والجهات المسؤولة عن تنفيذ المهام المتعلقة بهذا الضبط، نظراً لأهمية هذه العملية وتأثيرها المباشر على حقوق الأفراد وحياتهم. فعندما نتحدث عن السلطة المعنية بحماية البيئة، فإننا لا نعني فقط وزارة البيئة أو مجلس حماية البيئة، بل تشمل أيضاً مجموعة متنوعة من الجهات ذات الصلة.

^{٥٦} بكوش حليلة، الضبط الإداري البيئي، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية أدرار، ٢٠١٦، ص ٣٤.

من ضمن هذه الجهات، نجد وزارة الداخلية التي تلعب دوراً في ضمان الأمن والاستقرار، وهو عنصر أساسي من عناصر النظام العام. كما تساهم وزارة الصحة في الحفاظ على الصحة العامة، بينما تركز وزارات التربية والتعليم العالي على تضمين علم البيئة في المناهج الدراسية، مما يعزز الوعي البيئي لدى الطلاب.

تتواجد أيضاً وزارة الصناعة التي تساهم في تقليل التلوث الناتج عن المخلفات الصلبة والسائلة والغازية للمصانع. بالإضافة إلى ذلك، هناك وزارات أخرى تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على البيئة.

لكن حماية البيئة لا تقتصر فقط على الجهود الحكومية، بل تمتد لتشمل مشاركة فعالة من المجتمع المدني، حيث تساهم منظمات المجتمع المدني في نشر الوعي البيئي بين الأفراد، بالتعاون مع وزارة البيئة ووزارة الإعلام. لذا، يمكن القول إن تعزيز الثقافة البيئية يتطلب جهوداً جماعية من جميع الجهات المعنية، الحكومية وغير الحكومية، لتحقيق أهداف حماية البيئة بشكل فعال ومستدام.^(٥٧).

وتتمتع هيئات الضبط الإداري بجملة من الخصائص عندما تقوم باتخاذ التدابير الضبطية، ومن هذه الخصائص ما يلي:

(١) صفة التعبير عن السيادة:

يُعدُّ الضبط الإداري تجسيداً للسلطة العامة والسيادة في إطار الوظيفة الإدارية للدولة. فهو يعكس فكرة السيادة من خلال الامتيازات الاستثنائية التي تُمارسها سلطات الضبط الإداري، والتي تهدف إلى الحفاظ على النظام العام في البلاد. يتطلب هذا الضبط تقييد بعض الحريات

^{٥٧} - أحمد خورشيد حميدي وآخرون، مرجع سابق، ص ١٥.

والحقوق الفردية، إذ تمتلك هذه السلطات الحق في استخدام القوة لتنفيذ التدابير والقرارات الضرورية لضمان الأمن واستتباب النظام. (٥٨)

٢) الصفة الانفرادية للضبط الإداري:

تشير خاصية الانفراد في الضبط الإداري إلى أن الإجراءات التي تتخذها السلطات المختصة تتم بشكل منفرد ودون أي مشاركة من الأفراد، وذلك في شكل أوامر أو قرارات إدارية تهدف إلى حماية النظام العام. في هذا السياق، لا يُعتبر للأفراد أي دور في اتخاذ هذه القرارات، مما يفرض عليهم الخضوع والامتثال للإجراءات التي تحددها الإدارة.

وبناءً على ذلك، لا يمكن لسلطات الضبط الإداري استخدام أسلوب التعاقد في أداء مهامها، على عكس ما يحدث في إدارة المرافق العامة التي قد تعتمد على التعاقد. أي عقد يُبرم من قبل سلطات الضبط الإداري لإنجاز عمل معين يُعتبر باطلاً من قبل القضاء، لأن صلاحيات الضبط الإداري واختصاصاته هي واجبات عامة لا تقبل التغيير أو التصرف فيها. هذه الصلاحيات تُعتبر جزءاً من النظام العام ولا يمكن اكتسابها أو تعديلها بالتقادم.

بالتالي، فإن مفهوم الضبط الإداري هو مفهوم إداري بحت يتجاوز الحقوق الفردية، حيث يُمثل مجموعة من الواجبات والمسؤوليات التي لا يمكن للأفراد التصرف فيها كما يشاءون، مما يعكس الطبيعة الحاكمة للسلطات الإدارية في هذه المجال (٥٩).

٣) الصفة الوقائية للضبط الإداري:

^{٥٨} - حدة بنت سنوسي، دور الضبط الإداري في حماية البيئة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور بجلفة، ٢٠١٤، ص ٤٨.

^{٥٩} - لويزه مونداس، نعيمة شلي، الإطار القانوني لهيئات الضبط الإدارية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، ٢٠١٥، ص ٧.

يمتاز الضبط الإداري بالطابع الوقائي، حيث يُركز على حماية الأفراد من المخاطر المحتملة. تسعى القرارات المتخذة في هذا الإطار إلى تحقيق الصحة الوقائية، بمعنى أنها تهدف إلى منع حدوث الاضطرابات من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة مسبقاً، أي قبل أن يحدث أي إخلال بالنظام العام.

يمكن أن يتم ذلك عبر وسائل قانونية وقائية مثل سحب رخص الصيد أو رخص القيادة من الأفراد، وذلك عندما يتضح أن استمرار منح هذه الرخص قد ينطوي على خطر يهدد الفرد نفسه أو الآخرين. وبالتالي، يُعد الضبط الإداري وسيلة فعالة للحد من المخاطر وحماية المجتمع، من خلال استباق المشكلات بدلاً من الانتظار حتى حدوثها^(٦٠).

تسعى سلطة الضبط الإداري إلى تحقيق أهدافها في حفظ النظام العام من خلال استخدام مجموعة متنوعة من الوسائل، مثل لوائح الضبط والقرارات الفردية والقوة المادية. تمتلك الإدارة درجة كبيرة من الحرية في اختيار الموضوعات التي تحتاج إلى إجراءات ضبط، ولديها سلطة تقديرية واسعة في تقرير ما إذا كانت ستتدخل أم لا، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بلوائح الضبط.

تُعتبر القرارات الفردية جزءاً من اختصاصات سلطة الضبط الإداري، حيث تُستخدم لتوجيه الأوامر والنواهي والتراخيص التي تدعم الأنشطة الفردية، بهدف المحافظة على النظام العام. تُعزز هذه القرارات من تنفيذ القوانين واللوائح، ويمكن أن تصدر بشكل مستقل بشرط أن تخدم المحافظة على النظام العام.

^{٦٠} - حدة بنت سنوسي، مرجع سابق، ص ٤٨

عادةً ما تصدر هذه القرارات الفردية من الوزراء أو المحافظين، وفقاً لاختصاصاتهم، مما يمكنهم من تطبيق القوة المادية دون الحاجة إلى اللجوء إلى القضاء. هذا يسمح بفرض الالتزام على الأفراد باحترام القوانين واللوائح ذات الصلة، مما يساهم في استقرار النظام العام.^(٦١)

يتوقف نجاح سياسة إدارة البيئة العقائدية بشكل أساسي على القدرات المؤسسية المتاحة. فالنصوص القانونية وحدها لا تكفي لتنظيم أي جانب من جوانب الحياة العامة للأفراد. من الضروري تعزيز هذه القوانين بأجهزة فعالة يمكنها السيطرة على القضايا البيئية، باستخدام الأساليب التي يحددها المشرع في هذا السياق.

بالنسبة للهيئات المسؤولة عن حماية البيئة، يجب أن نأخذ في الاعتبار وجود العديد منها على المستويين المركزي والمحلي. ولا يمكننا إغفال الدور المهم الذي تلعبه الجمعيات في هذا المجال، حيث تُعتبر وسيلة أساسية لنشر وتعزيز الثقافة البيئية بين أفراد المجتمع^(٦٢)، ويمكن توضيح هذه الهيئات على النحو التالي:

(١) دور الإدارة المركزية في حماية البيئة:

تعتبر قضايا البيئة من الأمور العامة التي تتجاوز المصالح المحلية، إذ إن تأثيرها يمتد بشكل واسع نظراً لتداخل العناصر الطبيعية المكونة لها. لذلك، لا يمكن لجهة واحدة أن تتحمل

^{٦١} - أسامة حسن الدميري، دور المواطنة البيئية في تحقيق الضبط الإداري البيئي بالتطبيق على الإدارات البيئية بالمؤسسات الحكومية بمحافظة الإسكندرية، المؤتمر الدولي السادس للدراسات والبحوث البيئية، جامعة مدينة السادات، مجلة الدراسات والبحوث البيئية، مج(١١)، ع(٤)، ٢٠٢١، ص٢٦.

^{٦٢} - حسام عبدالحليم عيسى، دور القانون الإداري في مجال حماية البيئة: نظرة قانونية في ضوء أهم التعديلات التشريعية المتعلقة بالبيئة، المؤتمر العلمي الخامس في القانون بكلية الحقوق جامعة طنطا تحت عنوان "القانون والبيئة"، ٢٠١٨، ص١٨.

مسؤولية حمايتها بمفردها. ومن هنا، نجد أن التشريعات البيئية تأخذ طابعاً تشاركياً بين مختلف هيئات الدولة، حيث تُنطاط هذه المسؤولية بالدرجة الأولى بالحكومة المركزية، مع مشاركة الهيئات المحلية وفقاً لنطاقها الإقليمي. هذا التعاون يعكس أهمية التنسيق بين مختلف الجهات لتحقيق حماية فعالة للبيئة^(٦٣).

تتمثل هيئات الضبط البيئي على المستوى المركزي في الجهات التي تمتلك صلاحيات اتخاذ التدابير اللازمة لحماية النظام العام بشكل وقائي في جميع أنحاء الدولة. وفي هذا السياق، يأتي دور رئيس الجمهورية كجزء أساسي من السلطة التنفيذية، حيث يمتلك سلطات الضبط الإداري العام بموجب مهامه، سواء في الأوقات العادية أو في الظروف الاستثنائية. تعتبر وظيفة الضبط الإداري من المهام الأساسية للسلطة التنفيذية، وقد أقر الدستور حق رئيس الجمهورية في اتخاذ تدابير مختلفة تهدف إلى حماية الأرواح والممتلكات. تشمل هذه التدابير إعلان حالة الطوارئ، فرض الحصار، وإقرار حالات الاستثناء والحرب، مما يعكس أهمية الدور الذي تلعبه السلطة التنفيذية في الحفاظ على النظام والأمن في البلاد^(٦٤).

والأصل في حق ممارسة الضبط الإداري العام أنه حق معقود لرئيس الجمهورية وللوزير الأول، إلا أن القوانين والتنظيمات تفرض على الوزراء ممارسة الضبط الإداري الخاص بحكم مركزهم القانوني والوظيفي، وطبيعة القطاع الذي يشرف عليه كل وزير، وللإشارة فإن الضبط الإداري الخاص الذي يمارسه الوزراء فهو إما أن يحقق ذات الأغراض السابقة في حفظ النظام العام بكافة عناصره في ظل قوانين خاصة كالضبط المتعلق بالمرافق المضرة بالصحة، وإما أن يحقق أغراض أخرى غير تلك الأغراض مثل الضبط المتعلق

^{٦٣} - زينب كريم الداودي، مرجع سابق، ص ٣٦١.

^{٦٤} - لويزه مونداس، نعيمة شلي، مرجع سابق، ص ٢٤.

بحماية الأثار ويعتبر وزير الداخلية الشخص القانوني المركزي الأكثر احتكاكاً وممارسة
للإجراءات الضبط الإداري على المستوى الوطني سواء كان ذلك في الحالات العادية أو
الاستثنائية^(٦٥).

تتجلى أهمية الإدارة المركزية، إلى جانب طبيعة العناصر الطبيعية العامة للبيئة، في
الأبعاد الدولية التي لا يمكن تجاهلها. فالتأثيرات البيئية ليست محصورة في نطاق إقليمي، مما
يستدعي ضرورة أن تشمل أسس التخطيط للسياسة العامة للدولة، سواء على الصعيدين
الداخلي أو الخارجي، معايير بيئية واضحة. هذا يساعد على تجنب المسؤولية الدولية الناجمة
عن الأخطاء أو الممارسات السلبية التي قد تحدث داخل حدود الدولة.

كما ينبغي أن تُبنى العلاقات الخارجية للدولة بطريقة تضمن عدم حدوث أضرار للبيئة
الوطنية. هذا الوعي بأهمية الدور الذي تلعبه التشريعات البيئية هو الذي أدى إلى تشكيل
مجلس حماية البيئة، الذي يضم أعضاء من مختلف وزارات الدولة، مما يعكس التعاون
والتكامل في الجهود المبذولة لحماية البيئة. كما أن المجلس يملك القدرة على الاستعانة بجهات
أخرى متخصصة لتعزيز فعالية هذه الجهود.^(٦٦)

مرت الهيئات المركزية المعنية بالبيئة في مصر بتطورات ملحوظة منذ تأسيس أول
هيئة مختصة بحماية البيئة، وهي المجلس الوطني للبيئة في عام ١٩٧٤. منذ ذلك الحين،
شهدت تلك الهيئات تغييرات جذرية، حيث تم إنشاء المديرية العامة للبيئة في عام ١٩٩٤، ثم
أُقيمت كتابة الدولة المكلفة بالبيئة في عام ١٩٩٦.

^{٦٥} - لويزه مونداس، نعيمة شلي، مرجع سابق، ص ٢٤.

^{٦٦} - زينب كريم الداودي، مرجع سابق، ص ٣٦٢.

بعد حل المجلس الوطني للبيئة في عام ١٩٧٧، تم توزيع المهام البيئية على عدة وزارات، مثل وزارة الغابات في عام ١٩٨١، ووزارة الري في عام ١٩٨٤، ووزارة الداخلية في عام ١٩٨٨، بالإضافة إلى وزارة البحث والتكنولوجيا في عام ١٩٩٠، ووزارة التربية في عام ١٩٩٢. ومع تشكيل كتابة الدولة المكلفة بالبيئة في عام ١٩٩٦، بدأت هيكلية إدارة البيئة تأخذ شكلاً أكثر تنظيماً.

ومنذ عام ٢٠٠١، أصبحت وزارة تهيئة الأقاليم والبيئة هي الجهة المسؤولة عن إدارة القطاع البيئي، حيث تعمل على تطبيق الرقابة اللازمة على المديرية الولائية للبيئة. تسعى هذه الوزارة إلى تحقيق الأهداف المحددة في التشريعات البيئية، مع التركيز على التوازن بين الخصوصيات الجغرافية والبيئية لكل منطقة، وبين القضايا البيئية التي تمتد على المستوى الوطني^(٦٧).

٢) دور الإدارة المحلية في حماية البيئة:

على الرغم من أن الكثير من التشريعات البيئية لا تشير إلى وجود هيئات محلية متخصصة في حماية البيئة، إلا أن هذا أصبح من القواعد العامة للإدارة اللامركزية التي أصبحت مسلمة من مسلمات الإدارة للدولة، ففي فرنسا على سبيل المثال وبشأن حماية التراب الوطني تنفذ السياسة العامة المتعلقة بهذه الحماية بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية، فقد أنشأ القانون الصادر عام ١٩٧٥ (جهاز حماية التراب الوطني) كمؤسسة إدارية عامة تابعة لوزارة البيئة ورغبة من المشرع في إشراك الإدارات المحلية والمواطنين في تنفيذ السياسة البيئية للدولة انشأ إلى جانبه مجالس محلية تابعة له وتشركه في هذه المهمة على المستوى المحلي، ففي حكم لمجلس الدولة الفرنسي اعتبر فيه مرفق البيئة من المرافق الإجبارية الواجب

^{٦٧} - حسام عبدالحليم عيسى ، مرجع سابق، ص ١٨

على الحكومة المحلية الاضطلاع بها، وليست من المرافق التي ترخص بها الحكومة المركزية للحكومة المحلية ممارسة مهامها عند توزيع الاختصاصات بينهما^(٦٨).

تُعتبر الاتفاقيات الدولية من أبرز الأدوات التي تُساهم في تعزيز قانون حماية البيئة، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، من أبرزها الطابع الدولي لمشكلة البيئة، مما يستدعي التعاون والجهود الجماعية لمواجهتها. تساهم المنظمات الدولية، سواء كانت عامة أو متخصصة، بشكل فعّال في تعزيز قواعد حماية البيئة. على سبيل المثال، تلعب كل من المنظمة البحرية الدولية، ومنظمة اليونسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دوراً محورياً في هذا المجال.

من جانبها، قامت مصر بتوقيع عدد من الاتفاقيات ذات الصلة بحماية البيئة. من بين أولى هذه الاتفاقيات كانت التي وقعتها الجزائر في ١١ ديسمبر ١٩٦٧، والتي تتعلق بإنشاء المجلس العام للصيد في البحر الأبيض المتوسط، وتم توقيعها في روما بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٤٩. كما شاركت مصر في ندوة ستوكهولم عام ١٩٧٢، والتي تُعتبر أول تجمع دولي يناقش مسألة حماية البيئة برعاية الأمم المتحدة.^(٦٩)

يؤدي جهاز شؤون البيئة دوراً حيوياً في حماية البيئة من خلال مجموعة من الاختصاصات المتنوعة. من بين هذه المهام، يُعنى الجهاز بإعداد مشروعات القوانين والقرارات التي تهدف إلى تحقيق أهدافه، بالإضافة إلى تقديم الرأي في التشريعات المقترحة المتعلقة بالبيئة. كما يقوم بوضع المعايير والاشتراطات التي يجب على أصحاب المشاريع والمنشآت الالتزام بها قبل البدء في الإنشاء وأثناء فترة التشغيل.

^{٦٨} - زينب كريم الداودي، مرجع سابق، ص ٣٦٦.

^{٦٩} - حسام عبدالحليم عيسى، مرجع سابق، ص ٧.

علاوة على ذلك، يُجمع الجهاز المعلومات القومية والدولية حول الوضع البيئي والتغيرات البيئية التي تطرأ عليها بشكل دوري، بالتعاون مع مراكز المعلومات في الجهات المختلفة، ويعمل على تقويم هذه المعلومات واستخدامها في الإدارة والتخطيط البيئي. كما يقوم بنشرها وتحديد أسس وإجراءات تقييم التأثير البيئي للمشروعات.

في إطار جهوده، يُعدّ جهاز شؤون البيئة أيضاً خطة للطوارئ البيئية، ويعمل على تنسيق الجهود بين الجهات المعنية لإعداد برامج لمواجهة الكوارث البيئية. يتضمن ذلك إعداد خطة للتدريب البيئي والإشراف على تنفيذها، بالإضافة إلى وضع خطة للطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية وتحديد مسؤوليات الجهات المشاركة.

أخيراً، يُعدّ الجهاز تقريراً سنوياً حول الوضع البيئي ويقدمه إلى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، حيث تُودع نسخة من هذا التقرير في مجلس النواب. كما منح المشرع موظفي الجهاز صفة مأموري الضبط القضائي، مما يتيح لهم ضبط المخالفات والجرائم البيئية.^(٧٠)

تنص المادة ١٩ من قانون حماية البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على أن كل شخص، سواء كان طبيعياً أو اعتبارياً، ملزم بتقديم دراسة لتقييم التأثير البيئي لأي مشروع أو منشأة إلى الجهة الإدارية المعنية أو الجهة التي تمنح الترخيص، وذلك قبل بدء تنفيذ المشروع. يجب أن تتم هذه الدراسة وفقاً للمعايير والمواصفات التي يحددها جهاز شؤون البيئة بالتعاون مع الجهات الإدارية المعنية. كما يتوجب على الجهات المعنية تقديم خرائط للمناطق الصناعية توضح

^{٧٠} نجاح عثمان أبو العنين ومحمد عبدالجليل المر، تشريعات حماية البيئة.

أنواع الصناعات المسموح بها بناءً على الأحمال المقررة، وتحدد اللائحة التنفيذية للمشروع الأنواع المعنية بالأحكام المذكورة.

أما المادة ٢٠، فتشير إلى أن الجهات الإدارية أو الجهة المانحة للترخيص مسؤولة عن إرسال الدراسات المكتملة إلى جهاز شؤون البيئة للحصول على رأيه. يمكن للجهاز أن يقدم اقتراحات لتحسين جوانب التجهيزات والنظم اللازمة للتخفيف من الآثار البيئية السلبية، كما يحق له أن يطلب المزيد من البيانات أو الإيضاحات من مقدم الدراسة. يجب على جهاز شؤون البيئة إبداء رأيه في الدراسة خلال ٣٠ يوماً من تاريخ استلامها أو استيفائها، وإذا لم يتلق أي رد، يُعتبر ذلك بمثابة الموافقة الضمنية، ويجب أن يبدأ المشروع في النشاط خلال فترة الترخيص، وإلا تُعتبر الموافقة البيئية ملغاة.

بالنسبة للمادة ٢١، فإن الجهة الإدارية المعنية بإبلاغ صاحب المنشأة بنتيجة تقييم الأثر البيئي عن طريق خطاب مسجل مع علم الوصول. يحق لصاحب المنشأة الاعتراض على هذه النتيجة كتابةً خلال ٣٠ يوماً من تاريخ الإبلاغ، وذلك أمام لجنة تشكل بقرار من وزير البيئة. تتكون هذه اللجنة من ممثلين عن جهاز شؤون البيئة وصاحب المنشأة والجهة المعنية.

أخيراً، تنص المادة ٧١ على أن اللائحة التنفيذية للقانون تحدد المعايير والمواصفات التي يتعين على المنشآت الصناعية الالتزام بها عند تصريف المواد الملوثة القابلة للتحلل. بعد معالجة هذه المواد، يتعين على الجهة الإدارية إجراء تحليل دوري لعينة من المخلفات السائلة المعالجة وإخطار الجهات المعنية بالنتائج. إذا تم العثور على أي مخالفات، يُعطى صاحب المنشأة مهلة شهر واحد لمعالجة المخلفات. في حالة عدم الامتثال، أو إذا كان استمرار التصريف سيؤدي إلى أضرار بيئية جسيمة، يتم وقف التصريف وسحب الترخيص دون الإخلال بالعقوبات

المنصوص عليها في القانون، كما تحدد اللائحة التنفيذية المواد الملوثة غير القابلة للتحلل التي يُحظر على المنشآت الصناعية تصريفها.

ويمكن للإدارة أن تهض بعدة مهام في مجال الحفاظ على البيئة^(٧١):

١- في مجال الوقاية من تدهور البيئة: يمكن للإدارة أن تلعب أدواراً لا يستهان به في مجال

الوقاية من تدهور البيئة، ومن هذه الأدوار ما يلي:

• إجراء البحوث الفنية المتخصصة العلمية والنظرية في مجال حماية البيئة، ومتابعة نتائجها، ووضع الخطط طويلة وقصيرة الأجل لحماية البيئة.

• إعداد البرامج الزمنية الكفيلة بنقل الخطط إلى حيز التنفيذ، وتنظيم الدورات التدريبية لإعداد الكوادر الإدارية والفنية في مجال حماية البيئة.

• اقتراح إصدار الأنظمة والقوانين الخاصة بالحفاظ على البيئة ومكافحة تلوثها، وتحديد دور الإدارة المحلية في مجال حماية البيئة.

• توفير الكفاءات المدربة من خلال عمل الدورات التدريبية للعاملين، وتنظيم ورش العمل في مجال حماية البيئة، مع توفير كافة المعلومات عن أجهزة صيانة البيئة وحمايتها.

• تحديد أجهزة الإدارة المحلية المنوط بها مجال حماية البيئة، بوصفها المسئول الأول عن إدارة جهود تطوير البيئة وتحسينها^(٧٢).

٢- في مجال تنفيذ القوانين البيئية: يقع على كاهل الإدارة العبء الآتي^(٧٣):

^{٧١} - عمار التركاوي؛ محمد سامر عاشور، التشريع البيئي، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، ٢٠١٨، ص ٥٩.

^{٧٢} - أحمد كامل خليل أحمد، دعاوى المصلحة العامة في مجال حماية البيئة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق: جامعة المنصورة، ٢٠٢١، ص ٣١.

^{٧٣} - عمار التركاوي، محمد سامر عاشور، مرجع سابق، ص ٥٩.

- متابعة الرقابة والتفتيش وضبط المخالفات التي تشكل توعية على البيئة، ووضع المعايير والمستويات المحظور تجاوزها بالنسبة لملوثات البيئة.
- إصدار التراخيص اللازمة للتعامل مع عناصر البيئة، وإعداد اللوائح التنفيذية لقوانين حماية البيئة.
- تستطيع جهة الإدارة، بما لها من امتياز التنفيذ المباشر ومظاهر السلطة العامة الأخرى، اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على البيئة: كغلق محل النشاط، أو علاج النفايات الضارة على نفقة المسؤول، والقيام بتهيئة التجهيزات على نفقة المسؤول؛ لمنع التلوث والحد منه أو السيطرة عليه.

المطلب الثاني: منهجية إعداد وثيقة تقييم الأثر البيئي

تعتبر هذه المرحلة هي المرحلة النهائية والتي يقوم فيها المكتب المختص بإعداد دراسة تقييم الأثر البيئي للمشروع المقترح، وتقديم هذه الوثيقة إلى وزارة البيئة حتى تتم مراجعتها من قبل اللجنة الفنية لمراجعة دراسات تقييم الأثر البيئي، والتعديل عليها إن لزم الأمر؛ تمهيداً لإعدادها بصيغتها النهائية، وفي حال موافقة اللجنة على الصيغة النهائية للوثيقة سيتم تحضيرها وتسليمها بالصيغة النهائية إلى مديرية البيئة؛ ليتم اعتمادها والعمل بموجبها، وتعتبر خطة الإدارة البيئية للمشروع المقترح بمثابة عقد بين صاحب العمل ووزارة البيئة والجهات الرسمية المعنية الأخرى، ويلزم هذا العقد صاحب العمل بتطبيق ما تتضمنه هذه الخطة التي تشمل الطرق والأساليب والإجراءات الواجب اتباعها للحد من الأثر البيئية أو إلغاء

بعضها، كما تتضمن الخطة أيضاً تعليمات وإرشادات السلامة المهنية بالنسبة للعاملين في الموقع^(٧٤).

ويتضمن إنجاز أو إجراء تقرير تقييم الأثر البيئي عدة خطوات يمكن تلخيصها فيما يلي^(٧٥):

١- التمييز والاختيار **Screening**: وفي هذه الخطوة يتم السؤال عن الحاجة لإجراء تقييم أثر بيئي لهذا النشاط، ويتطلب ذلك إعداد قائمة توضح هذا النشاط بكافة عناصره من حيث التخطيط والإعداد والمواد المستخدمة، وكيفية التخلص من المخلفات الناتجة، وكذلك حجم الأثر المترتب على ذلك، وتحديد الأسس والمواضيع الخاصة التي لها حساسية بيئية، ووضع معايير لفحص الأثر، كما يلزم قرارات وتشريعات حكومية، وعادة ما تطرح تساؤلات مثل: هل يؤدي هذا النشاط إلى استنزاف طبيعي أو ترحيل ونزوح مجموعات بشرية أو مجتمعات بيئية؟ وكذلك يتم فحص حساسية الموقع المقام فيه المشروع ومدى اهتمام الناس بذلك وماذا يلزم لتطوير هذا النشاط أو المشروع في حالة إقامته.

٢- تحديد الأهداف المؤثرة والشروط المرجعية **Scoping**: في هذه الخطوة يتم دراسة المواضيع المهمة المتعلقة بدراسة تقييم الأثر البيئي من حيث التركيز على المكونات البيئية وأهميتها وتأثرها بالمشروع، وتعتبر البداية بذلك ومفتاح تأكيد وضع الشروط المرجعية لهذه الدراسة.

^{٧٤} - نانسي عاطف محمد أبو العطا الله، زيادة فعالية دراسة تقييم الأثر البيئي للمشاريع السياحية في مدينة العقبة بسن القوانين والتشريعات للوصول إلى سياحة بيئية مستدامة، مرجع سابق، ص ٢٣.

^{٧٥} - رياض حامد يوسف عامر، تطوير منهجية لتقييم الأثر البيئي بما يتواءم مع حاجة المجتمع الفلسطيني التنموية والبيئية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا: جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٦، ص ١٤.

٣- **تحليل الأثر Impact Analysis**: وذلك من خلال وصف الأثر وماذا يمكن أن يكون في

حال وجود المشروع، وما هو نوع التأثيرات مباشرة أو غير مباشرة؟ وهل هذا الأثر تراكمي أو يتحد مع مشروعات أخرى؟ أو عابر للحدود وله أبعاد أخرى يتأثر ويؤثر في الناحية الفيزيائية أو الحيوية أو من خلال استخدام المصادر الطبيعية أو من عملية استخدام الأراضي أو له أي تأثيرات اجتماعية أو اقتصادية؟

٤- **تقييم الأثر Impact Assessment**: وذلك من خلال تطويق الحقائق وتقييمها من حيث قوة هذا الأثر وأهمية قيمته وحقيقته.

٥- **البحث عن البدائل Consideration of Alternatives** : ويعني ذلك أن قوة أو تأثير هذا المشروع في حالة إحداثه أي آثار جانبية لهذه الفعالية أو المشروع وما هي البدائل وما هي الطرق المناسبة لتنفيذ هذه البدائل، فمثلاً: إذا كان هذا يتعلق بالقطاع العام فما هي الوسائل والطرق البديلة للوصول إلى سياسات أو برامج وخطط تتعلق بآلية توصيل الطاقة وتأثير ذلك على الإسكان والمواصلات والطرق البديلة، ويتم ذلك من خلال اختيار الموقع؛ حيث نضطر لنقل الموقع إذا لزم الأمر أو إيجاد مدخل للمواصلات، وآلية جديدة للتكنولوجيا المستخدمة في إدارة النفايات أو تجنب الآثار المحتملة.

٦- **تجنب الآثار والتعويض Compensation and Mitigation Impact** : وهي عملية الحد أو التخفيف من المؤثرات المهمة، وكيفية التعويض للمؤثرات التي لا يمكن تجنبها، علماً بأن التعويض يؤدي إلى زيادة التكلفة.

٧- **المراقبة والإدارة البيئية Management and Monitoring Environmental** :

إن عملية المراقبة بحد ذاتها تحتاج إلى هدف واضح، وهي أن تكون هذه العملية خاضعة ومطابقة للشروط والمعايير البيئية ومسايرة لإدارة ومتطلبات التأثيرات البيئية، وحتى يتم تجنب الآثار غير المتوقعة، ويكون ذلك باتباع خطة إدارية تستند إلى

تقرير تقييم الأثار البيئية والذي يبين مسؤولية كل من مقدم المشروع والحكومة ويحتوي هذا التقرير والخطـة على السياسات والأهداف والغايات وبرنامج مراقبة وتقييم طريقة العمل واسترجاع طريقة العمل واستراتيجيات، وبناء نظم معلومات ونظم إدارية يلزمها تدريب وموازنة وتأكيد الاتصال ما بين الناس والمجتمع والحكومة^(٧٦).

٨- **تقييم الدراسات الخاصة بالآثار البيئية Evaluation EIA:** ويتم ذلك من أجل ضمان الدقة بأن جميع المواضيع الهامة المتعلقة بالمشروع ذكرت في الشروط المرجعية وهذا مطلوب من وزارة البيئة، وأن يتم التأكد بأن الطرق المستخدمة في عملية التقييم أو إنجاز المشروع هي طرق سليمة وواضحة، وأن يتم مراعاة هذه الطرق في إدارة الخطة البيئية، وأن هذه المعلومات مقبولة ومتجانسة من وجهة نظر بيئية وهي تلزم أيضاً صاحب القرار أو صانعه.

٩- **إقرار المشروع وشروط الترخيص Project Approval and Licensing Conditions:** ومن هذا البند يتضح أنه يلزم القيام بنشاطات الترخيص وإتمام عملية عقود البناء وتكون مقترحة في تقرير تقييم الأثر البيئي.

١٠- **الإشراف surveillance:** وهي عبارة عن نشاط حكومي تقوم به الوزارة او سلطة البيئة للتأكد من مطابقة الشروط للترخيص.

١١- **التدقيق Auditing :** وهذا مهم في كل مراحل من بداية التفكير بالمشروع حتى إقامته؛ حيث يلزم التدقيق والمتابعة في كل ما يتعلق بالمشروع من حيث المتابعة في مرحلة الإنشاء والتشغيل وأثناء العمل، وما بعد الإنشاء وكذلك التدقيق بأن صاحب

^{٧٦} - رياض حامد يوسف عامر، مرجع سابق، ص ١٦.

المشروع ملتزم بالتعليمات من حيث الوقاية وتركيب كل ما يلزم لتخفيف الآثار، ومدى نجاح الإدارة البيئية للمشروع، ودراسة المقاييس المطلوبة لتحسين العمل، ومن خلال التدقيق والمتابعة نلجأ إلى ما بعد التقييم إلى دراسة تتم لتحديد دقة تقييم الآثار البيئية واستغلال ذلك في دراسات مستقبلية.

نتائج البحث:

توصل البحث الحالي إلى النتائج التالية:

- الضبط الإداري البيئي يرتبط بالحفاظ على النظام العام في مجال البيئة، ويشمل التدابير والإجراءات القانونية والفنية التي تتخذها السلطات الإدارية المتخصصة، وذلك للحد من التلوث والتدهور البيئي.
- يهدف الضبط الإداري إلى تنظيم العمليات والموارد الداخلية للمؤسسات والمنظمات، بينما الضبط الإداري البيئي يركز على مراقبة وتحكم الأثر البيئي لنشاطاتها.
- يعد الضبط الإداري واجباً هاماً للإدارة؛ حيث يشمل تنظيم الحريات الفردية ووضع القيود والحدود عليها للحفاظ على النظام العام في المجتمع، ويمكن للضبط الإداري أن يساهم في حماية البيئة من خلال وضع سياسات وقوانين تنظم التلوث وتحمي الموارد البيئية.
- يعد الضبط الإداري جزءاً من الجهود الشاملة التي تتخذها الدولة للحفاظ على البيئة والحد من التلوث، من خلال وضع السياسات والتشريعات وتطبيقها بشكل فعال.
- تتميز هيئات الضبط الإداري في مجال حماية البيئة بالطابع التشاركي؛ حيث يتعاون فيها مختلف الجهات والهيئات المحلية والمركزية لتحقيق الهدف المشترك لحماية البيئة.

- يتم تبادل المعلومات والخبرات والتعاون في وضع السياسات والتشريعات البيئية، وتنفيذ الإجراءات الضبطية المناسبة.
- يتمتع الضبط الإداري لحماية البيئة بنظام قانوني خاص يميزه عن الأنشطة الإدارية الأخرى، ويهدف هذا النظام إلى إقامة التوازن بين ممارسة الحرية الفردية وصيانة النظام العام، ويضع القيود والحدود اللازمة للحفاظ على سلامة الإنسان والبيئة.
- تعمل هيئات الضبط الإداري على تنسيق جهود المؤسسات والوزارات المختلفة، مثل: وزارة البيئة، ووزارة الداخلية، ووزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة الصناعة؛ لتحقيق أهداف حماية البيئة، وتلعب كل جهة دوراً مهماً في مجالها للحد من التلوث والمحافظة على البيئة.
- جهات الضبط الإداري تلعب دوراً حيوياً في حماية البيئة من خلال وضع السياسات والتشريعات البيئية، ومنح التراخيص والتصاريح، ومراقبة الالتزام بالتشريعات، وتطبيق العقوبات، والتوعية والتتقيف البيئي، والتعاون الدولي، وهذه الجهات تعمل على الحفاظ على البيئة وتعزيز التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.
- إنشاء هيئة متخصصة فنية لضبط التلوث بتقنيات فنية يمكن أن يسهم في تعزيز القدرة على حماية البيئة والتصدي للتلوث بشكل أكثر فعالية، وتتمتع هذه الهيئة بالخبرة والتخصص، وتستخدم التكنولوجيا المتقدمة، وتتعاون مع الجمعيات المتخصصة وتطبق النصوص التشريعية لتحقيق أهداف الحفاظ على البيئة.
- الصفة الوقائية للضبط الإداري تعني أن القرارات والإجراءات المتخذة تهدف إلى تجنب حدوث اضطرابات أو انتهاكات للنظام العام، ويتم ذلك من خلال اتخاذ إجراءات وقائية قبل حدوث أي انتهاك للنظام، مثل سحب تراخيص أو تصاريح الفرد في حالة

وجود خطر يمكن أن يتسبب في ضرر على الفرد نفسه أو على الآخرين، وتقوم

هيئات الشرطة بأداء دور أساسي في تنفيذ هذه القرارات والإجراءات الوقائية.

- منح القانون الإدارة سلطة الضبط الإداري لتنظيم حريات الأفراد وحماية النظام العام، وتحقيق هذا التوازن يتطلب تقييد بعض الحقوق والحريات الفردية، مثل تقييد حق الملكية بترخيص أعمال البناء؛ بهدف ضمان احترام قواعد العمران وحماية البيئة.
- تظهر المنشآت المصنفة كمفهوم لحماية البيئة والإنسان من التأثيرات السلبية لأنشطة مختلفة، مثل المصانع والورش والمخازن وورشات البناء، وتتطلب هذه المنشآت احترام قواعد الأمن والسلامة والنظافة العمومية وحماية الطبيعة والبيئة والمحيط.
- نظام الترخيص البيئي هو آلية هامة للضبط البيئي القبلي ويهدف إلى الوقاية من التلوث وحماية البيئة، كما يساهم في مشاركة الجمهور وتمكين السلطات الإدارية من التدخل المبكر للحفاظ على البيئة، ويعد أقل شدةً من تقنيتي الحظر والإلزام، ويسهم في تجاوز الموانع القانونية لممارسة الأنشطة الملوثة.
- يقوم معيار الطاقة الإنتاجية أو التخزينية بتصنيف المنشآت استناداً إلى قدرتها الإنتاجية أو التخزينية، يتم تقسيم المنشآت إلى ثلاثة فئات بناءً على الطاقة، وكذلك تقسيمها بناءً على القدرة الاستيعابية للمخازن وأماكن استقبال الجمهور.

توصيات البحث:

قام الباحث بوضع عدد من التوصيات بناءً على النتائج التي توصل إليها، ومن هذه التوصيات

ما يلي:

- **تعزيز دور الهيئات البيئية:** يمكن أن تتطرق الدراسة إلى كيفية تعزيز دور هيئات الضبط الإداري في مجال حماية البيئة، وكيفية تعزيز تعاونها مع الجهات المحلية والمركزية والمؤسسات الخاصة لتحقيق أهداف الحفاظ على البيئة.
- **تطبيق التقنيات الحديثة:** يمكن أن تستكشف الدراسة كيفية استخدام التقنيات الحديثة مثل تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الضبط الإداري البيئي، وكيف يمكن أن تسهم هذه التقنيات في تحسين جودة المراقبة والإبلاغ.
- **التوازن بين الحريات الفردية والحفاظ على البيئة:** يمكن للبحث أن يتناول التوازن بين حقوق الأفراد والتزاماتهم الاجتماعية والبيئية، وكيفية تحقيق هذا التوازن من خلال وضع السياسات والتشريعات.
- **التعاون الدولي والمشاركة الإقليمية:** يمكن أن تبحث الدراسة في كيفية تعزيز التعاون الدولي في مجال الضبط الإداري البيئي، وكيف يمكن للدول تبادل الخبرات والمعلومات والتعاون في تنفيذ إجراءات الحماية البيئية.
- **تحسين نظام الترخيص البيئي:** يمكن أن تستكشف الدراسة كيفية تحسين وتبسيط نظام الترخيص البيئي للمنشآت والأنشطة الملوثة، وكيف يمكن جعله أكثر فعالية في التحكم في التلوث وحماية البيئة.
- **توعية وتنقيف الجمهور:** يمكن أن تتطرق الدراسة إلى دور الضبط الإداري في توعية وتنقيف الجمهور بأهمية حماية البيئة والمشاركة المجتمعية في هذا الجانب، وكيف يمكن تعزيز الوعي البيئي لدى الجمهور.
- **تقييم أداء الهيئات البيئية:** يمكن أن تقوم الدراسة بتقييم أداء هيئات الضبط الإداري البيئي وفعالية تطبيقها للسياسات والتشريعات البيئية، وتقديم توصيات لتحسين هذا الأداء.

- تأثير الضبط الإداري على التنمية المستدامة: يمكن أن تبحث الدراسة في كيفية تأثير الضبط الإداري البيئي على التنمية المستدامة، وكيف يمكن للضبط الإداري أن يسهم في تحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة.
- التحديات والعقبات: يمكن أن تتناول الدراسة التحديات والصعوبات التي تواجه عمليات الضبط الإداري البيئي، وكيفية تخطي هذه التحديات وتجاوز العقبات.